مادة المحاسبة الحكومية

قسم الإدارة العامة

اعداد

مدرس المادة : م. عمار غازي إبراهيم

مكونات ومراحل الموازنة العامة

أولا - مكونات الموازنة الإتحادية

تتكون الموازنة العامة من جزئين أساسيين وحسب طبيعة النشاط الذي تغطيه هذه الموازنات وهي :

أولا: النفقات الجارية : هي الموازنة المتعلقة بالإيرادات والنفقات الإعتيادية المتكررة سنويا والتي تتعلق بالنفقات التشغيلية و تتولى وزارة المالية تجميعها ومناقشتها ومتابعة تنفيذها.

ثانيا: النفقات الإستثمارية (المشاريع الرأسمالية) : هي الموازنة المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية السنوية وتتولى وزارة التخطيط إعدادها ومتابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية وفق تعليمات تنفيذ الموازنة الإستثمارية السنوية.

بموجب قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ جرى توحيد الموازنتين (الجارية والإستثمارية) بموازنة واحدة هي الموازنة العامة الاتحادية وأنيطت صلاحية تنفيذها بوزير المالية وبالتشاور مع وزير التخطيط ؛ وتقوم وزارة التخطيط بإعداد المنهاج الإستثماري وتوزيع التخصيصات على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وتتولى وزارة المالية عملية التمويل .

ثانيا : مراحل إعداد الموازنة العامة الاتحادية :

إعداد الموازنة العامة الإتحادية: تمر بمراحل عديدة تنظيمية وتحضيرية وإدارية وتشريعية وللوزارات كافة وللدوائر غير المرتبطة بوزارة ورغم أن الموازنة هي عبارة عن خطة الدولة لما تقوم به في السنة القادمة والتي تمثل أهدافا وبرامج وتكاليف إلا أنها في الوقت نفسه تمثل قانونا واجب التنفيذ ويترتب على عدم الإلتزام به المسائلة والمحاسبة الإدارية أو القانونية (دائرة الموازنة في وزارة المالية مسؤولة عن اعداد الموازنة العامة للدولة وبالتشاور او التنسيق مع وزارة التخطيط) وان عملية الاعداد تمر بالمراحل التالية :

أولا: إصدار تعليمات إعداد الموازنة من قبل وزارة المالية وبالتشاور مع وزارة التخطيط (على ضوء الستراتيجية التي يقرها مجلس الوزراء) والتي توضح فيها الستراتيجية المقررة للسنة القادمة. وكذلك إصدار إستمارات إعداد الموازنة وتوزيعها على الدوائر كافة لغرض إعداد موازنتها بموجب بنودها وإسلوب تصنيفها ويكون إبتداءا من شهر مايس من كل عام.

ثانيا: مرحلة إعداد الموازنة من قبل دوائر الدولة وذلك بإصدار أمر بتشكيل لجنة مختصة لكل دائرة رئيسية يشارك فيها ممثلون لكل التشكيلات لتلك الدائرة مع ممثلين من الدائرة المالية ودائرة التدقيق والمفتش العام وكل تشكيل عليه أن يوضح ما يحتاجه للسنة القادمة وفقا لأهدافه وبرامجه التي ينوي تحقيقها خلال فترة لا تتعدى شهر حزيران.

ثالثا: مرحلة مناقشتها من قبل الوزارات المعنية بعد تجميعها من التشكيلات والدوائر الفرعية حيث تشكل لجنة في مركز الوزارة أو الدوائر الرئيسية غير المرتبطة بوزارة تتولى مناقشة الدوائر التابعة لها على كل بند من بنود الموازنة وعلى كل مبلغ وهو ما يتطلب أن تكون الدوائر على علم بما خططت له وبعد النقاشات يتم الاتفاق على صيغة نهائية لموازنة الوزارة أو الدائرة الرئيسية وتشكيلاتها ثم تقدم إلى وزارتي المالية والتخطيط بحسب نوع الموازنة خلال شهر تموز.

رابعا: مرحلة المناقشة في وزارة المالية: تتولى وزارة المالية تشكيل لجان متخصصة لمناقشة دوائر الدولة التي لها موقع ضمن الموازنة وذلك بإعداد جدول زمني يتضمن تاريخ المناقشة لكل وزارة أو دائرة رئيسية وعلى شكل مجاميع محددة وتواريخ محددة، وكذلك الحال مع وزارة التخطيط فيما يخص المشاريع الإستثمارية ويجب أن تنتهي تلك المناقشات خلال شهر آب تقدم بعدها إلى مجلس الوزراء مطلع شهر ايلول.

خامسا: مرحلة المناقشة والإقرار من قبل مجلس الوزراء : حيث تكون لها جلسات خاصة ومهمة وذلك لأهمية موضوع الموازنة بإعتبارها خطة الدولة بكاملها للسنة القادمة والتي ينبغي أن تتضمن تحقيق تلك الأهداف وسد الإحتياجات وتحقيق النمو الإقتصادي وتقديم الخدمات وبعد إقرارها، تقدم إلى مجلس النواب وذلك قبل العاشر من شهر تشرين الأول.

سادسا: مرحلة المناقشة في مجلس النواب وهي من المراحل المهمة والأساسية حيث يتوقف عليها إقرار الموازنة أو تأجيلها أو رفض بعض بنودها أو تغييرها وتتخلل هذه المرحلة إعتبارات عديدة منها إقتصادية وإجتماعية وإنسانية وثقافية وسياسية وبعد إقرار الموازنة، إن أقرت، ترسل إلى مجلس الرئاسة للمصادقة عليها.

سابعا: مرحلة المصادقة من قبل مجلس الرئاسة حيث تتم مراجعتها من قبل المجلس والتأكد من تطابقها مع الأهداف والأولويات ثم تتم المصادقة وبهذا تصبح تشريع واجب الإلتزام به من قبل كافة الجهات وأن يكون ذلك قبل نهاية السنة المالية.

ثامنا: مرحلة طبعها من قبل وزارتي المالية والتخطيط وتوزيعها على الدوائر كل حسب ما يخصها منها لكي تبدأ مرحلة التنفيذ.

تقسيمات الموازنة تقسم الموازنة إلى قسمين:-

أ .النفقات الجارية

أولا :التقسيم الإداري :

بموجبه تقسم الوحدات المنفذة للموازنة إلى الباب ويمثل الوزارة أو الدائرة الرئيسية التي لا ترتبط بوزارة . ثم القسم ويمثل المديريات العامة والتشكيلات الرئيسية التي ترتبط بالوزارة وتعتبر من تشكيلاتها وتقسم الدائرة أحيانا إلى تشكيلات وكل تشكيل يرمز له بالفرع .

ثانيا :التقسيم الإقتصادي :

وبموجبه تقسم المصروفات إلى تقسيمات وفقا للأثر الإقتصادي وكل تقسيم ، يسمى فصل رئيسي مثل تعويضات الموظفين ، المستلزمات السلعية ، المستلزمات الخدمية ، صيانة الموجودات ، النفقات الرأسمالية ، المنح والاعانات وخدمة الدين ، الالتزامات والمساهمات الاجتماعية ، البرامج الخاصة ، الرواتب والمكافآت التقاعدية والمنافع الاجتماعية .

ثالثا :التقسيم النوعي :

وبموجبـــه تقســم الفصول الرئيسية الواردة أعـــلاه إلى مواد وانواع وتفاصيل النوع حسب المصروف ويصل الى اربع مستويات .

رابعا :التقسيم الوظيفي :

وبموجبـــــــه تقسـم الموازنـة لأغراض وزارة المالية حسب الوظائف الرئيسية مثلا الأمن، الدفاع، الصحة، التعليم، إلخ.

خامسا :التقسيم الجغرافي :

بموجبه تقسم الموازنة حسب المحافظات والأقاليم إنسجاما مع الدستور وكذلك لتوفيـــر بيانات لأغراض التخطيط والتنمية.

ب – النفقات الاستثمارية (الرأسمالية) :

يتم تقسيمها على أساس القطاعات الإقتصادية أو المشاريع وتقسيم المشروع إلى فقراته ويكون على أساس القطاع والمشروع والمواد والأنواع والتسلسلات وعلى مستوى التصنيف الاقتصادي الحسابات الفرعية للتبويب حسب اوجه الصرف كما في النفقات الجارية.

الجداول ادناه توضح التبويب الاقتصادي للمصروفات العامة بموجب الدليل المحاسبي المتوافق مع احصاءات مالية الحكومية الذي اصدرته وزارة المالية في عام ٢٠٠٧ :

تصنيف الايرادات :

البيان	نـــوع الاستمارة	العدد	المادة	النوع
الإيرادات	١			
الايرادات النفطية والثروات المعدنية		٠١		
ايرادات تصدير النفط الخام			٠١	
الضرائب على الدخول والثروات		٠٢		
الضرائب السلعية ورسوم الانتاج		٠٣		
الرسوم		٠٤		
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام		٠٥		
الايرادات الرأسمالية		٠٦		
الايرادات التحويلية		٠٧		
ايرادات اخرى		٠٨		

تصنيف المصروفات

اسم الحساب	نوع الاستمار	نوع النفقة	الفصل	المادة	النوع	تفاصيل النوع

	ة					
النفقات	٢.					
نفقات جارية		٠١				
تعويضات الموظفين			٠١			
الرواتب والاجور				٠١		
رواتب					٠١	
المستلزمات الخدمية			٠٢			
المستلزمات السلعية			٠٣			
صيانة الموجودات			٠٤			
النفقات الرأسمالية			٠٥			
المنح والإعانات وخدمة الدين			٠٦			
الالتزامات والمساهمات الخارجية			٠٧			
البرامج الخاصة			٠٨			
المساعدات الاجتماعية			٠٩			

تصنيف الموجودات

البيان	نوع الاستمارة	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المستوى الرابع	المستوى الخامس
الموجودات	٣					
النقد		١				
حسابات السلف		٢				
حسابات مدينة اخرى		٣				
قروض		٤				
استثمارات		٥				
حسابات التسوية المدينة		٦				
الحسابات النظامية المدينة		٧				

تصنيف المطلوبات :

البيان	نوع	المستوى	المستوى	المستوى	المستوى

	الاستمارة	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
المطلوبات	٤					
الحسابات النقدية الدائنة		١				
حسابات الامانات		٢				
حسابات دائنة اخرى(الدائنون)		٣				
الاقتراض		٤				
حسابات التسوية الدائنة		٥				
حسابات جارية للتمويل		٦				
حسابات النتيجة		٧				
الحسابات النظامية الدائنة		٨				

العلاقة بين الموازنة العامة والنظام المحاسبي الحكومي

يعتبر النظام المحاسبي الحكومي الاداة لتنفيذ الموازنة العامة ويشكل النظام المحاسبي الاساس الذي تستند الموازنة في مراحلها المختلفة (الاعداد و الاعتماد ، التنفيذ ، الرقابة) .

فالموازنة كما عرفت سابقا بأنها خطة معتمدة تتضمن تقديرات للايرادات والمصروفات المتوقع حصولها خلال الفترة الزمنية القادمة ولاحظنا بأن هذه الأرقام مصنفة وتحمل ترميز خاص لكل نفقة ولكل ايراد .

ويعتمد النظام المحاسبي الحكومي على تقسيمات الموازنة ورموزها في فتح الحسابات في المجموعة الدفترية الخاصة بالنظام ويستخدم نفس التحليل الوارد في الدليل المحاسبي للموازنة . وعليه فان عملية التنفيذ الفعلي التي تثبت قيودها المحاسبية بالمستندات الخاصة بالصرف والقبض والتي تدخل المجموعة الدفترية تعطي النتائج الفعلية في موازين المراجعة لما حصل لخطة الموازنة العامة .

وان اتخاذ القرارات في خصوص اعداد الموازنة لأي سنة مالية يعتمد على النتائج الفعلية للسنة السابقة التي يقدمها النظام المحاسبي الحكومي عن الايرادات والمصروفات وما يوفره هذا النظام من مؤشرات تتعلق بانجاز الخطط والبرامج .

والشكل ادناه يوضح العلاقة بين الموازنة العامة والنظام المحاسبي الحكومية :

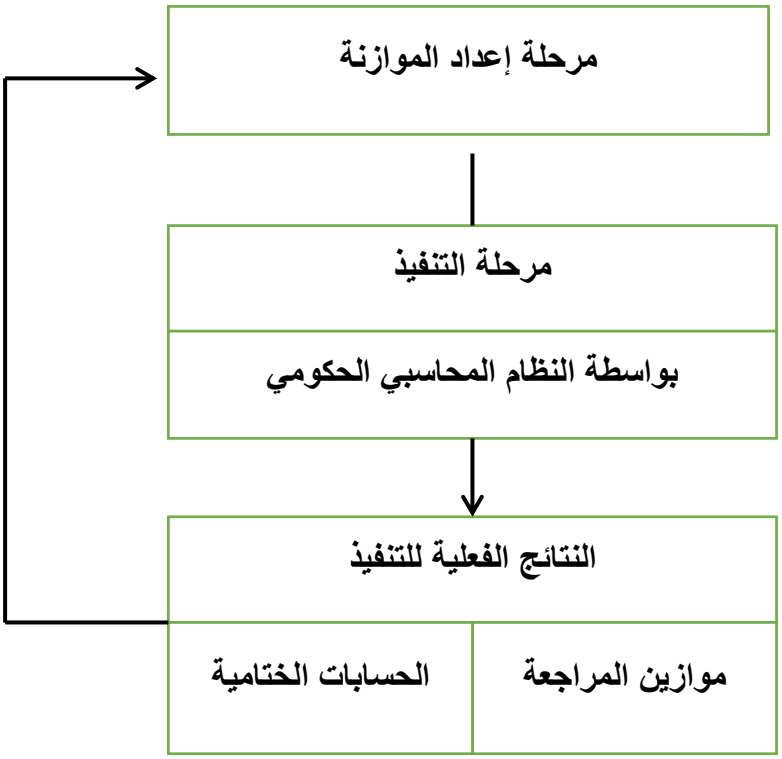
مرحلة إعداد الموازنة
مرحلة التنفيذ
بواسطة النظام المحاسبي الحكومي
النتائج الفعلية للتنفيذ
موازين المراجعة
الحسابات الختامية